كلمة ونص

أين الخطط؟

محمود الصالح

يبدو أننا ما زلنا حتى اليوم نخطط ونعمل ونقرر أننا في ظروف طبيعية ولسنا في حالة حرب ضروس اقتلعت وتسعى أن تقتلع كل ما أسسنا له منذ أربعة عقود مضت، ابتداء بالقطاع الزراعي ومروراً بقطاعات التعليم والصناعة والبناء والاستثمار وانتهاء بقطاعات الثقافة، كنا ننتج أكثر من أربعة ملايين طن من القمح ومليون طن من القطن ومليوناً ونصف المليون طن من الشوندر السكري وكان لدينا ٢٥ مليون رأس من الأغنام وتراجعت كل هذه الأرقام إلى مستويات تدعو للتفكير من جديد والوقوف عليها، افتقدنا جزءاً مهماً من قوتنا الاقتصادية وأصبحت تهدد معيشتنا ابتداءً من رغيف الخبز وليس انتهاء باللباس، ولم نضع خطة متكاملة للتعامل مع كل الاحتمالات الواردة ولم نضع الحلول المطلوبة لكل احتمال أو لكل ظرف ودائماً نشكو للمواطن في مؤتمراتنا ولقاءاتنا الجماهيرية من محدودية إمكانيات الحكومة، يتراجع إنتاجنا من الكهرباء إلى حدود مرعبة ولا نبحث عن بدائل سريعة تصلب مواقعنا الوطنية وكأن أهل حلب أكثر ذكاء من الحكومة في اختراع بدليل من الكهرباء. تهدد عاصمتنا بالعطش وتبقى حلب لأشهر من دون مياه ولا نبحث عن بديل دائم ومضمون، يحدث كل ذلك دون أن نفكر بوضع خطط إستراتيجية «طوارئ» تجعلنا نستمر في قيادة العملية الإنتاجية في وطننا بشكل ناجح، يجري ذلك على الرغم من عدم وجود منافس لنا وعدم مقدرة أحد على الحلول محل الحكومة في أي جانب من الجوانب التي ذكرناها في المناطق التي خرجت عن سيطرة الحكومة، وهذا يجب أن يشكل لنا عنصر قوة نستفيد منه، ومن المؤكد أن الحلول كثيرة ومتوافرة وممكنة فيما لو بحثنا عنها، لكن ما هو غير مقبول أن نبقى نندب حظنا وننتظر من يساعدنا، ونعتقد أننا يجب أن نستفيد من تعاطينا مع حصار البلاد في الثمانينيات والمعالجات التي اتخذتها الدولة حينها وثمار هذه المعالجات التي جعلت من سورية دولة تأكل مما تزرع وتلبس مما تصنع وحصنت قرارها السياسي.

وهذا ما ورثناه في القرن الجديد... فهل نحافظ عليه..؟!

مياه طرطوس مدينة للكهرباء بمليارين و٤٠٠ مليون ل.س

طرطوس-محمد حسين

ناقش المجلس الإنتاجي للشركة العامة لكهرباء محافظة طرطوس خلال انعقاده أمس في مقر الشركة جدول الأعمال المقرر الذي يتضمن الإجراءات المتخذة من الشركة لتبسيط الإجراءات وتطوير خدمات المشتركين وخطة الشركة وما نفذ منها إضافة إلى الفاقد بشقيه الفني والتجاري وخطة الصيانة الدورية والوضع الفني للشبكات ومحطات التحويل ووضع الجباية والصعوبات إضافة إلى ترشيد استهلاك الطاقة والوضع العمالي في الشركة حيث تم تكريم /١٢/ شهيداً من العاملين في شركة كهرباء طرطوس بحضور رئيس اتحاد عمال طرطوس ورئيس نقابة عمال كهرباء طرطوس وبعض أعضاء قيادة فرع طرطوس لحزب البعث العربي الاشتراكي.

محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى تحدث خلال المجلس عن الرؤية الإستراتيجية للمحافظة التي تتركز على ثلاثة محاور صناعي وسياحي وتعليم عال مشيراً إلى أن مصانع الأدوية في طرطوس ستكفي حاجة سورية من الدواء بدءا من منتصف العام القادم إضافة إلى توافر الجامعة كمقر للبحث العلمي وتوافر البنى التحتية البشرية المؤهلة مشيراً إلى أهمية التضحيات التي قدمها عمال شركة كهرباء طرطوس التي لا تقل عن تضحيات المقاتلين في ساحات المعارك.

وأوضح مدير الشركة المهندس مالك معيطة أنه تم تنفيذ ٤٠ بالمئة من الإنفاق المالي للخطة و٦٠ بالمئة تنفيذ مادي مؤكداً أنه سيتم إضافة أي مشروع أو عمل يضمن تحسين وضع الكهرباء والشبكات القائمة حتى لو لم يكن مدرجا ضمن الخطة الحالية حيث تم تنفيذ ١٢ مركز تحويل أرضياً بدلاً من عشرة بسبب زيادة الأحمال على الطاقة خلال العام الماضي.

وبين مدير الشركة أنه يتم تزويد أسر الشهداء بالطاقة الكهربائية على نفقة الوزارة حيث بلغ عدد الطلبات ٢٥٩ طلباً نفذ منها ١٣٥ بكلفة تتجاوز ٧ ملايين ليرة سورية والشركة مستمرة بتلقي وتنفيذ طلبات جديدة لافتاً إلى أن عدد المشتركين بلغ حتى نهاية الشهر الرابع من العام الحالي بلغ ٣١٤ ألفاً و٥١٦ مشتركاً القسم الأكبر منهم اشتراك منزلي وهذا يزيد من تكاليف وأعباء إنتاج الطاقة.

وأضاف: إن الشركة تعمل حالياً لتنفيذ نظام القراءة الآلية للعدادات حيث يتم إجراء الإحصائيات لاستبدال كل عدادات الكهرباء بالمحافظة موضحاً أنه تم منذ بداية العام الحالي تنظيم ٨٦٧ ضبطاً منها ٦٣ ثلاثياً و٨٠٤ أحادي منزلي وكمية الكهرباء قدرت بمليونين و٥٤ ألف كيلو واط بقيمة ٣٣ مليون ليرة سورية حصل منها ٤ ملايين و٩٦٤ ألف ليرة سورية وتم المصالحة على بعض منها بالشركة وإحالة البعض الآخر للقضاء مشيراً إلى أنه تم تخفيض الفاقد من ٢٦ بالمئة عام ٢٠١٠ إلى ٢٢ بالمئة عام ٢٠١٤ ما وفر على الشركة مبلغاً يتجاوز مليار ليرة سورية إضافة إلى تطبيق نظام الجباية الآلية في كل مناطق المحافظة.

وفيما يخص ديون الشركة أكد معيطة أن ٧٠ بالمئة من ديون القطاع العام تتركز على مؤسسة المياه بقيمة مليارين و٤٠٠ مليون والأشغال العسكرية ٦٢ مليوناً والصحة ٤١ مليوناً والهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون ٤٤ مليوناً على حين بلغت نسبة تحصيل القطاع الخاص إصدارات ٨٦ بالمئة ونسبة تحصيل الديون بلغت ٨٨ بالمئة.

الترخيص لـ٣٠٠ معمل دوائي خلال الأزمة منها ٨ معامل عاملة بشكل فعلي

الحلقي: مساع لترميم القطاع لمحاصرة الأمراض والأوبئة التي انتشرت

رغم هجرة الأطباء ٢٠ ألف طبيب يعملون

فادي بك الشريف

بيّن رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي أن الأزمة في عامها الخامس تسببت بضرر الصناعة الدوائية وعودة الأمراض كالتهاب الكبد واللشمانيا والالتهابات الأخرى وانتشار الأوبئة ما أدى لتأثر مؤشرات التنمية الصحية بشكل سلبي وبضرر الكادر البشري، مشيراً خلال افتتاحه ورشة العمل التي أقامتها وزارة التعليم العالي حول القطاع الصحي بين الواقع والطموح أمس إلى الانتشار الأفقي للبنى التحتية على امتداد المحافظات، لافتاً إلى أن العاملين في القطاع الصحي ساهموا بهذا الانتشار حيث تم بناء ١٢٤ مستشفى عام ٢٠١٠ وخرج خلال الأزمة ٣ مستشفيات حكومية مبيناً وجود ٩٤ مستشفى تقدم الخدمات الصحية وهو رقم مقبول جداً في ظل الاستهداف الممنهج، وعدد المشافي الخاصة يقدر بـ٣٩٠ مشفى تؤكد وجودها على الرغم من الظروف ومشفى خاص وحيد خرج عن الخدمة، كما أن هناك ١٥١٨ مركزاً صحياً حالياً في عام ٢٠١٥، موضحاً خروج ٣٧٢ مركزاً صحياً عن الخدمة، لافتاً إلى العمل بشكل مستمر على توفير البدائل وخيارات البنى التحتية في حالات الضرر والخروج من الخدمة.

وقال الحلقي: إنه رغم الأضرار البشرية والهجرة التي حدثت خلال الأزمة إلا أن المؤسسات الصحية ما زالت تخرّج الكوادر المهنية، وهناك استمرار لترخيص شركات ومعامل الدواء وبأسعار تنافسية وإجراءات الحكومة ووزارة الصحة ستساهم باستمرار عملية إنتاج الدواء إضافة لتأمين الأدوية والمستلزمات الطبية عبر الخط الائتماني الإيراني والدول الصديقة والتعاون مع المنظمات ذات العلاقة التكنولوجية الطبية مبيناً في سياقه أن عدد المعامل العاملة حالياً بشكل كامل أو جزئي هو ٧٨ معملاً ولكن ليست بالطاقة الإنتاجية الكاملة، وعدد المعامل التي تم ترخيصها خلال الأزمة هو ٣٠٠ معمل حصل على الترخيص، ثمانية معامل منها تعمل بشكل فاعل.

وأضاف: ما زال قطاع الدواء يساهم بشكل كبير في تأمين احتياجات القطاع الوطني بمعدل ٨٧٪ مقارنة مع ٩٣٪ خلال ٢٠١٠، وأن نسبة فقدان الأصناف يقدر بـ٢٠٪، كما أن هناك مساعي لترميم القطاع الدوائي، ذاكراً أن الحكومة ما زالت تقوم بتمويل وشراء التكنولوجيا الطبية الحديثة مبيناً أن التمويل ما زال دون المأمول فيه نتيجة الظروف ويشكل ٧ ،٣٪ تمويل هذا القطاع من الناتج الإجمالي بالمقارنة مع ما يرصد في باقي الدول لتمويل القطاع الصحي بوسطي ١٢٪، ومع ذلك الحكومة تقدم الجزء الكبير من التمويل.

وأشار الحلقي إلى التحديات الراهنة في تباين جغرافيا تقديم الخدمات الصحية ولكن هناك جهوداً مبذولة للتوسع في بناء المراكز الصحية، وهناك انزياح سكاني للمناطق الآمنة وأمراض وأوبئة ظهرت خلال الأزمة، إضافة إلى الأضرار المادية، والبشرية وعربات الإسعاف التي تم تدميرها وسرقتها لنتحدث اليوم عن ٣٣١ عربة إسعاف عاملة من أصل ٦٨٨ عربة ويتم العمل على ترميم هذا الأمر عن طريق بعض الدول الصديقة وهناك ٥٠ سيارة إسعاف تصل في القريب العاجل، موضحاً وجود ٣٠ ألف طبيب عامل في سورية رغم هجرة عدد من الأطباء خلال الأزمة، وأن الخدمات الصحية تصل إلى كل الجغرافيا السورية.

وأشار الحلقي إلى الاهتمام بذوي الشهداء والجرحى وتأهيل وتجهيز عيادات متكاملة لجرحى الحرب وإحداث مديريتي الإعاقة وإعادة التأهيل- مديرية الصحة النفسية في وزارة الصحة وتخصيص ٥٠٪ من الشواغر في المسابقات والاختصاصات و١٠٪ من المقاعد في المفاضلة في الكليات الطبية ومدارس التمريض لذوي الشهداء، والتهيئة لإعادة الإعمار على المستوى الإسعافي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير التعليم العالي الدكتور محمد عامر المارديني أن التحضيرات مستمرة وقائمة لإحداث مستشفى جديد في جامعة البعث، مشيراً إلى وجود تجهيزات جيدة في الجامعة لتغطية عملية الإقلاع، وتم النقاش مع رئيس مجلس الوزراء لتأمين البنية التحتية.

وقال المارديني: إنه رغم الظروف فإن المشافي الجامعية تقوم بدورها الكبير خلال الأزمة، مشيراً إلى أن هجرة الأطباء لم تؤثر في الموجودين ولا سيما أن هناك كوادر طبية مؤهلة ويتم تخريجها كل فترة.

واستعرض معاون الوزير للشؤون الصحية الدكتور حسن الجبه جي واقع المشافي الجامعية ونسب وأعداد العمليات إضافة إلى الأجهزة الطبية المستخدمة، مشيراً إلى وجود ٤ آلاف سرير و١٠٦ غرف عمليات و٦٠ غرفة عناية مشددة مزودة بـ١٨١ سريراً إضافة إلى ٥٢ مخبراً يعمل فيها ١١٢٠ من الأطباء والاختصاصين من أعضاء الهيئة التدريسية والمتعاقدين، و٣٩١١ ممرضاً وممرضة.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال نقيب الأطباء الدكتور عبد القادر الحسن: لم يتأثر الكادر الطبي، وهناك رفد للقطاع الصحي بالخريجين الجدد ولا تأثير لمن غادر، مشيراً إلى أن نسبة من غادر القطر يقدر بـ٣٠٪ ولكن هناك رفد للقطاع بكوادر جديدة وأن عدد الأطباء ممن يعمل في القطاع العام والخاص يقدر بـ٣٠ ألف طبيب.

٩٧١٧ مزارعاً في السويداء سيتم تعويضهم ضمن صندوق الكوارث

السويداء -عبيرصيموعة

اعتبارات كثيرة منها الخوف من دفع الضرائب أدت إلى إحجام بعض المزارعين في السويداء عن عملية التنظيم الزراعي لأراضيهم رغم أن التنظيم يعتبر بمنزلة رخصة قانونية تؤهل صاحب الأرض الحصول على جميع حقوقه ومخصصاته من الدعم الحكومي ولعل أكبر فائدة يمكن للمزارع الاستفادة منها عند تنظيم الأرض هو ما يقوم به صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث من التعويض على المزارعين بسبب الكوارث الطبيعية علما أنه في سنوات سابقة تم اعتماد الكشف الحسي في كثير من المواقع ولكن شرط أن يكون الكشف سابقا للضرر.

وبلغ إجمالي مساحات الأشجار المثمرة والمحاصيل المتضررة في ٨٥ قرية في السويداء بسبب موجة الصقيع الربيعي للعام الحالي والتي انطبقت عليها شروط الاستفادة من صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية وأولها التنظيم الزراعي، ١٣٩ ألفا و٣٠٢ دونم من الأشجار المثمرة ومحصولي القمح والعدس.

حيث أشار مدير فرع صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية بالسويداء المهندس جورج بديوي إلى أن اللجنة الزراعية في المحافظة اقترحت مبلغ ٢٠٢ مليون و٨١٢ ألف ليرة سورية للتعويض على ٩٧١٧ مزارعا وذلك بناء على أساس تكاليف الإنتاج المفقود في وحدة المساحة ووفق المعايير المعتمدة بهذا الخصوص من قبل وزارة الزراعة، مشيراً إلى متابعة تقييم الأضرار التي تعرضت لها بعض الأشجار بسبب الرياح الشديدة وموجة الحر التي سادت المحافظة مطلع الشهر الجاري، لافتا إلى إعداد القوائم الاسمية للمزارعين المتضررين المستحقين للتعويض بعد دراسة الجداول المقدمة من قبل مديرية الزراعة بهذا الخصوص حيث سيتم إرسالها لمديرية صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية في دمشق لاستكمال الإجراءات اللازمة تمهيدا للتعويض على المزارعين وفق الأصول خلال الفترة القادمة.

من جهته مدير المصرف الزراعي التعاوني بالسويداء المهندس نسيم حديفة أشار إلى ايصال مبالغ الدعم إلى المزارعين في مناطقهم بوجود موظفين من المصرف بغية تخفيف الأعباء عليهم وتسهيل إجراءات صرف مبالغ التعويض.

رغبة نرويجية للعمل بالمجال الإغاثي والمائي

الشيخة يلتقي وفداً من المجلس النرويجي

الوطن

التقى وزير الموارد المائية الدكتور كمال الشيخة وفداً من المجلس النرويجي (NRC) برئاسة الأمين العام للمجلس النرويجي يان إيجلاند وحضور المدير الإقليمي للمجلس النرويجي كارستن هانس وقائد الفريق لدى المجلس النرويجي أنا سيرفي، صباح أمس، وأكد الوزير خلال اللقاء على الدور المهم والحيوي الذي تؤديه المنظمات المانحة، وتعاونها المثمر والبناء مع الوزارة لتنفيذ المشاريع اللازمة في قطاع مياه الشرب والصرف الصحي، مشيراً إلى العمل الدؤوب والجهود الحثيثة التي تبذل في سبيل إيصال المساعدات للمتضررين في المناطق الساخنة، وتأمين خدمة مياه الشرب لجميع المواطنين لأي تجمع سكاني في سورية.

ورحب الوزير الشيخة بالوفد وأثنى على تطلعه للعمل في المجال الإغاثي بسورية، معرباً عن استعداد الوزارة للتعاون مع أي جهة مانحة تسعى للعمل في مجال المياه والاصحاح وتقديم المساعدات والاحتياجات للقطاع، مبيناً حرصها على مد جسور التواصل الوثيق والتنسيق الدائم مع المنظمات المانحة لتنفيذ خطة الطوارئ الطموحة التي تنفذها الوزارة وفق الأولويات والحاجات الملحة وهي بحدود ٥٠ مليون دولار والتي تسهم في تنفيذ حلول إسعافية للحالات الطارئة وتضمن وصول المياه النظيفة والآمنة للمواطنين كافة، معبراً عن أمله باستمرار التعاون المستقبلي بعد انتهاء الأزمة.

وأشار الشيخة إلى مجالات التعاون من خلال تأمين التجهيزات الميكانيكية والكهربائية اللازمة لمحطات الضخ والآبار، إضافة إلى مواد التعقيم لمياه الشرب، إلى جانب إمكانية التزويد بمجموعات التوليد.

وأوضح حرص الوزارة على العمل ضمن خطة مرسومة تنفذ من قبل فريق فني مختص بما يضمن السرعة والدقة في انجاز المشاريع لتحقيق الفائدة المرجوة.

من جهته أشار رئيس الوفد إيجلاند عن رغبة بلاده ومنظمته للعمل في المجال الإغاثي بسورية، وتوجهها لمد يد المساعدة للشعب السوري في أكثر من مجال على قائمتها المياه والاصحاح والتربية والتعليم والمواد الغذائية، موضحاً أن المنظمة الآن في طور الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة للعمل في المجال الإغاثي بسورية.

وذكر إمكانية العمل ضمن فريق مشترك يضم خبرات أجنبية ووطنية، مشيراً إلى ضرورة وضع دراسات وتصورات أولية للمشاريع والالتزام بالوقت المحدد لإنجازها بالشكل الأمثل، تمهيداً لوضع إطار عمل دائم ومستقبلي مع الوزارة يتم من خلال التنسيق مع وزارة الخارجية واللجنة العليا للإغاثة.

حضر اللقاء معاونا الوزير المهندس أسامة الأخرس وعبد الله درويش وعدد من الفنيين والمختصين في الوزارة.

القنيطرة تكتفي ذاتياً من الخضراوات

القنيطرة – الوطن

القنيطرة محافظة زراعية بامتياز بشقيها النباتي والحيواني، ولكن الظروف الراهنة جعلها مستهلكة فالكميات المزروعة أقل بكثير من المخطط لها وهنا لا تتحمل زراعة القنيطرة أية مسؤولية فعوامل ومستلزمات الإنتاج عند أغلب المزارعين غير متوافرة إلا بالحدود الدنيا ورغم ذلك نجد أن المحافظة حافظت على الزراعات التي تتميز بها والأسعار أرخص بكثير من تلك التي تستجر من سوق الهال بدمشق ولكن تبقى معاناة المزارعين بعدم القدرة على تصريف الخضر والفواكه.

وفي نظرة سريعة على الخضراوات التي ما زال الفلاحون مستمرين بزراعته ومن أهمها (البندورة – الباذنجان – الفاصولياء – الخيار – الكوسا – الباميا) وغيرها من الخضراوات حيث تحقق القنيطرة اكتفاء ذاتيا والزائد عن الحاجة يغذي دمشق وريفها.

وذكر المهندس شامان جمعة مدير زراعة القنيطرة أن المساحة المنفذة لزراعة البندورة بالمحافظة نحو ٦٦,٩ هكتاراً في حين أن المخطط ٩٦٣ هكتاراً والإنتاج المتوقع ٤٠ طناً بالهكتار الواحد، أما عن الأصناف المزروعة فهي شروق – ألفرو – خمس نجوم – لامتين – ريد براين وتختلف بالأحجام وطبيعة النمو، في حين تصيب البندورة أمراض لفحة بكرة ولفحة متأخرة والذبول والهالول وتوتا اسبولوتا والذبابة البيضاء وغيرها..

وأشار جمعة إلى أن المنفذ في زراعة الباذنجان ٧,٥ هكتارات من المخطط ٤٦ هكتاراً والإنتاج المتوقع نحو واحد طن بالهكتار الواحد والأصناف المزروعة الحمصي والحموي والبلدي الأسود، أما الفاصولياء فتزرع في أغلب قرى المحافظة والإنتاج يقارب ٤ أطنان بالهكتار والمساحة المزروعة ٢,٥ هكتار والمخطط ٢٠ هكتاراً والأصناف المزروعة المالطية – هولندية وبيض الحمام وعيشة خانم صنوبرية، وبالنسبة للخيار فالمساحة المنفذة تقارب ٣,٥ هكتارات والمخطط ٣٠ هكتاراً والإنتاج نحو ١٤ طناً للهكتار الواحد والأصناف المزروعة مكسيرك – روكاركالي وصنف محسن ١٧٨٩.

وبالنسبة لزراعة الكوسا فهي تزرع في خان أرنبة والكوم وحضر وجبا وبمساحة تقارب ٣ هكتارات من أصل المخطط له ٣٢ هكتاراً والإنتاج المتوقع ١٤ طناً للهكتار الواحد والأصناف المزروعة مبروكة – وأصناف مقاومة لفيروس موزاييك التبغ وأخيراً الإنتاج المتوقع من الباميا ٣ أطنان بالهكتار الواحد من المساحة المنفذة ٥,٢ من أصل المخطط له ٣٥ هكتاراً.